



٢٠٢٤-٨-١٥

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية يترأس الاجتماع الثالث للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية



الوزير: جاري التنسيق لنقل ولاية ٥ قطع أراضي بإجمالي مساحة ١٠ مليون متر مربع من هيئة المجتمعات العمرانية الي هيئة التنمية الصناعية تمهيداً لإسنادها للمطورين الصناعيين بتكلفة المرافق

ترأس الفريق مهندس/ كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل الاجتماع الثالث للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، بحضور المهندس/ محمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، والدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس/ شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، والمهندس/ محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس/ حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس/ كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، واللواء/ مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، والسفير/ محمد البدري سفير مصر في ألمانيا وممثلي وزارتي الدفاع والداخلية، بالإضافة إلى ممثلي شعبة صناعة السيراميك بغرفة صناعات مواد البناء وشعبة صناعة السيارات بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية إلى جانب عدد من قيادات وزارتي الصناعة والنقل وكذا المختصين من الوزارات والجهات المعنية.

وقد استعرض الاجتماع توجيهات فخامة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال الاجتماع المنعقد الاسبوع الماضي مع الحكومة بأن تكون اللجنة المشكلة بوزارة الصناعة برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية باقي الجهات المعنية هي الجهة الوحيدة المنوط بها التفتيش على المصانع ولا يسمح بالتفتيش لأي جهة بصورة منفردة أو من خلال أشخاص أو من خلال مفتشين من الجهات المعنية، وكذلك عدم

غلق أي منشأة صناعية إلا بقرار من نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بعد العرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً أن المصنع غير المتوافق مع الاشتراطات سيُمنح مهلة كافية لتوفيق أوضاعه والتأكد من جديته وحرصه على الامتثال للاشتراطات التي تقرضها اللجنة، بما يسهم في الحفاظ على العمالة والقدرات التشغيلية والإنتاجية والصادرات، حيث سيسهم قرار حصر التفتيش على المصانع في اللجنة المذكورة بكامل أعضائها في تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة بين القطاع الخاص والدولة ، إلى جانب إصاحح وتوفيق أوضاع المصانع فضلاً عن تحسين جودة المنتج المصري وتعزيز تنافسيته بالسوقين المحلي والأجنبي.

وأوضح الوزير أن المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية على أتم استعداد لتوفير كافة سبل الدعم للمصانع المتعثرة إذا كانت أسباب التعثر فنية أو إدارية، مع إمكانية استفادة المصانع المتعثرة من المبادرة الرئاسية "ابداً" لتوفير حلول مالية لها، كما يجري حالياً التنسيق مع رئاسة الجمهورية والبنك المركزي ووزارة المالية لبحث سبل تخفيف العبء عن المصنعين، مضيفاً أن الحكومة جادة في تطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي في المناقصات الحكومية بما يسهم في إعطاء دفعة للمصنعين المحليين لزيادة الإنتاج.

وقال الوزير إن الوزارة شكلت وحدة خدمة ودعم المستثمرين هدفها سرعة التعامل مع طلبات وشكاوى المستثمرين واستقبال ممثلي الشركات لحل مشاكلهم وتذليل العقبات التي تواجههم وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات التابعة للوزارة، لافتاً إلى أن الوزارة ستوجه المطورين الصناعيين بأن تخصص جزءاً من المناطق الصناعية التي تديرها للمصانع الصغيرة بما يخدم صغار المصنعين ويوفر فرص عمل أمام الشباب.

وأضاف الوزير أنه جاري التنسيق لنقل ولاية ٥ قطع أراضي بمساحة ٢ مليون متر مربع لكل منها في مدن (العاشر من رمضان - بدر - السادس من أكتوبر - السادات - برج العرب) من هيئة المجتمعات العمرانية الي هيئة التنمية الصناعية حيث سيتم إسناد هذه المناطق للمطورين الصناعيين بتكلفة المرافق، مشيراً إلى أن أحد كبار المطورين الصناعيين بالسوق المصري يرغب في الحصول على أراضي صناعية بمساحات شاسعة لاستقطاب مستثمرين صناعيين أجانب ومحليين يسعون لضخ استثمارات جديدة بالسوق المصري.

واستعرضت اللجنة عدداً من مطالب وشكاوى ممثلي شعبة صناعة السيراميك بغرفة صناعات مواد البناء والتي شملت المطالبة بتقديم تيسيرات في سداد مديونيات الطاقة على المصانع ودراسة تسعير الغاز لمصانع السيراميك باعتبار صناعة السيراميك واحدة من الصناعات متوسطة الاستهلاك للطاقة وكثيفة العمالة واتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية المنتج المحلي من الواردات المغرقة، فيما تضمنت مطالب شعبة صناعة السيارات بغرفة الصناعات الهندسية تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية وتسريع وتيرتها وانتظام صرف مبالغ المساندة التصديرية.

ومن جانبه أوضح المهندس/ محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي أن الحكومة حريصة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة نسب المكون المحلي في الصناعة وتبني التكنولوجيات الحديثة، ورفع القدرات التنافسية للمنتجات المصرية فضلاً عن حماية الصناعة الوطنية من مخاطر إغراق السوق بمنتجات مستوردة متدنية الجودة.

كما أكد المهندس/ محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام أهمية الارتقاء بجودة المنتجات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية بالأسواق الخارجية، وكذا أهمية زيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع السيراميك بما يسهم في تحقيق الاستفادة وزيادة الصادرات المصرية، لافتاً إلى أن الوزارة ستعقد اجتماعاً مع مصنعي السيارات

بالمصنعين
ومصنع النصر للسيارات بنسبة مكون محلي عالية.

وقال المهندس/ حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية إنه سيتم دراسة كل قطاع من القطاعات الصناعية على حدا وذلك في إطار تعزيز كفاءة برنامج المساندة التصديرية ليشمل كافة القطاعات الصناعية والإنتاجية وكذا لبحث سبل زيادة الصادرات المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية الموقعة مع العديد من دول العالم.

وأشار المهندس/ شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية إلى أن الوزارة رصدت الشواغر الأراضى الصناعية والمرفقة في المدن الجديدة والتي يمكن استغلالها للأغراض الصناعية، لافتاً إلى أن هناك توجيهات رئاسية بتكثيف العمل لإنجاز ترفيق كافة المناطق الصناعية خلال المرحلة المقبلة.

وبدوره أكد المهندس/ كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية أن الوزارة تقوم بدراسة تسعير الغاز تسعيراً عادلاً لضمان تحقيق مستهدفات الدولة من التنمية الصناعية، لافتاً إلى أنه سيتم التنسيق بين وزارتي البترول والثروة المعدنية والمالية بشأن تيسير إجراءات تحصيل فواتير الغاز بالمصانع.